

## تناول طعام المضطر

(دراسة فقهية مقارنة)

د. سالم بن حمزة مدني \*

### تعريف المضطر

الضرورة لغة : الحاجة . والضرر : الضيق ، وأيضاً النقصان يدخل الشئ . والاضطرار : الاحتياج إلى شئ <sup>(1)</sup>.

ويبين القرطبي معنى "اضطر" في قوله تعالى " فمن اضطر فى مخصصة (المائدة3) ، فيقول : فيه إضمار ، أى فمن اضطر إلى شئ من هذه المحرمات ، أى أحوج إليها . فهو افتعل من الضرورة <sup>(2)</sup>.

ويبين الطبري معنى "مخصصة" فيقول : فمن أصابه ضرر فى مخصصة يعنى فى مجاعة ، وهى مفعلة ، مثل المجبنة والمبخلّة والمنجبة من خمس البطن ، وهى اضطماره . وأظنه فى هذا الموضوع معنى به اضطماره من الجوع وشدة السغب .... ثم قال : وبنحو الذى قلنا فى ذلك قال أهل التأويل . وذكر منهم ابن عباس وقتادة السدى <sup>(3)</sup>.

وجميع هذه المعانى تنطبق على المضطر . فهو فى حالة ضيق، ونقص من الطعام . ومحتاج إلى ما يسد هذا النقص . أما الضرورة اصطلاحاً : فهى بلوغ المضطر حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب وهذا يبيح أكل الحرام <sup>(4)</sup>.

(\*) الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية ، كلية المعلمين ، جدة .

(<sup>1</sup>) القاموس المحيط (ضر).

(<sup>2</sup>) تفسير القرطبي ج2، ص 224.

(<sup>3</sup>) تفسير الطبري ج6 ، ص 84.

(<sup>4</sup>) انظر الأئمة والنظائر للسيوطي ج1، ص 85.

فأى ضرورة يترتب عليها هلاك أو تلف النفس أو البدن فهي مبيحة للمحرم . سواء كانت بسبب الجوع الشديد (المخصصة) أو المرض أو الإكراه أو غيره . لذا يقول الشافعي بعد أن عدد أمثلة للضرورة المبيحة للمحرم : أو ما فى هذا المعنى من الضرر البين (1).

ويقول الجصاص : الدليل على التوسع فى مفهوم الضرورة ؛ أن الاضطراب ورد مطلقاً غير مقيد فى قوله تعالى " فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ " (البقرة 173) وأيضاً فى قوله تعالى : " وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ " (الأنعام 119). فقلت الآيتان على أن وجود الإباحة بوجود الضرورة فى كل حال وجبت الضرورة فيها (2).

وهذا الذى عليه جمهور علماء الأحناف (3) والشافعية (4) والحنابلة (5) .  
إلا أن المالكية اقتصرت أمثلتهم على الخوف من الهلاك بسبب الجوع والمرض - وتبعهم ابن حجر فى ذلك (6) - مع أن تعريفهم للضرورة كان عاماً .  
يقول ابن جزى عند حديثه عن الضرورة المبيحة لتناول الطعام المحرم :  
أما الضرورة فهي خوف الموت . ولا يشترط أن يصير حتى يشرف على الموت (7).  
وفى الشرح الكبير للدردير : هى الخوف من الهلاك (8).

(1) انظر أحكام القرآن للشافعي ج2، ص 91، الأم ج2، ص 252، وما تكره من أمثلة: الجوع، المرض، الخوف، الضعف الشديد ...

(2) انظر أحكام القرآن للجصاص ج1، ص 156.

(3) المبسوط للمرغسي ج24، ص 47-48، بدلية المبتدى ج1، ص 199-200، الداية شرح البديعة ج3، ص 277، تحفة الفقهاء، ج3، ص 273، بدائع الصنائع، ج7، ص 176، البحر الرائق، ج8، ص 82-83، فتاوى السندي ج2، ص 699، لسان الحكم ج1، ص 312.

(4) أحكام القرآن للشافعي ج2، ص 91، الأم، ج2، ص 252، الوسيط، ج7، ص 168، روضة الطالبين ج3، ص 282، التحفة ج9، ص 390، فتح الباري ج9، ص 674، الإقناع للشريني، ج2، ص 584.

(5) المقنى ج9، ص 331، الفروع ج6، ص 273، المبدع ج9، ص 205، كشاف القناع ج6، ص 195.

(6) انظر فتح الباري ج9، ص 674.

(7) الفواتين الفقهية لابن جزى، ج1، ص 116.

(8) ج2، ص 115، وانظر أيضاً الكافي لابن عبد البر ج1، ص 188، بدلية المجتهد كفاية الطالب، ج2،

هذا ، وسيكون موضوع البحث المضطر الجائع ، دون المضطر المريض أو المكره أو غيره .

المبحث الأول : إطعام المضطر . وفيه المسائل الآتية :

المسألة الأولى : حكم إطعام المضطر .

ينقل ابن عبد البر والقرطبي إجماع العلماء على وجوب إطعام المضطر . فيقول : لا خلاف بين أهل العلم متأخريهم ومتقدميهم في وجوب رد مهجة المسلم عند خوف الذهاب والتلف بالشئ اليسير الذي لا مضرة فيه على صاحبه (أى صاحب الطعام) <sup>(1)</sup>.

فإن كان من عنده الطعام أو الماء واحداً فيجب عليه فرض عين إطعام أو إرواء المضطر . وإن كان جماعة عندهم طعام أو ماء فيكون الوجوب في حقهم فرض كفاية . فيجب على مالك الطعام أو الماء أن يسد رمق المضطر ، مسلماً أو ذمياً أو مستأثماً أو بهيمة . ولو من مال محجور عليه ، ولو من ماء يحتاجه للظاهرة إما قرصاً أو بيعاً . إلا أنه يجب عليه التصديق على المضطر إن كان فقيراً؛ إذ يجب على أغنياء المسلمين إطعامه . وهذا الذي عليه أهل العلم من المذاهب الأربعة <sup>(2)</sup>.

---

ص 547، الثمر الداني ، ج1، ص 667، الفواكه الدواني ج1، ص 386، ج2، ص 286.

(1) التمهيد ج4، ص 210، تفسير القرطبي ج2، ص 226، ومما يؤكد الإجماع أن جميع المصادر التي اطلعت عليها قالت بوجوب إطعام المضطر سواء مجتاً أو بيعاً . والله أعلم .

(2) انظر التمهيد ج14، ص 210، تفسير القرطبي ج2، ص 225-226، التاج والإكليل ج3، ص 234، حاشية الدسوقي ج2، ص 112، تحفة الملوك ج1، ص 274، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح، ج1، ص 75، المبسوط للسرخسي ، ج23، ص 166، البحر الرائق ج1، ص 150، حاشية ابن عابدين، ج1، ص 236، روضة الطالبين ، ج3، ص 285، ص 287، إعانة الطالبين ج2، ص 210. ج3، ص 269، الإقناع للشريني ، ج2، ص 586، حاشية البجيرمي ج2، ص 349، ج4، ص 309، فتح الوهاب ج2، ص 337، مغنى المحتاج ج4، ص 309، الموافقات ج1، ص 312، وسيناتي بإذن الله تعالى المزيد من التفصيل في مسائل إياء صاحب الطعام أن يبذل طعامه للمضطر إلا ببيع حال أو نسيئاً لخدمة ولو يبيع محرم . ومسألة إذا أبى أن يعطيه طعاماً مطلقاً ، انظر ص 33.

يقول ابن تيمية : ولو وجد غيره مضطراً إلى ما معه من الماء الطيب أو النجس فعليه أن يسقيه إياه ويعدل إلى التيمم سواء كان عليه جنابة أو حدث صغير. ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة أو دوابهم المعصومة فلم يسقه كان آثماً عاصياً والله أعلم (1).

ويقول في موضع آخر : كان من وجب عليه أداء مال إذا لم يمكن أدائه إلا بالبيع صار البيع واجباً يجبر عليه ويفعل بغيره اختياره ... ثم يقول : وهكذا إذا اضطر الناس ضرورة عامة وعند أقوام فضول أطعمة مخزنة ؛ فإنه يجب عليه بيعها. وعلى السلطان أن يجبرهم على ذلك ، أو يبيعها عليهم ؛ لأنه فعل واجب عليهم يقبل النيابة ، فيجب إلزامهم بما وجب عليهم شرعاً . وهو حق للمسلمين عندهم فيجب استيفاءه منهم (2).

الأدلة على وجوب إطعام المضطر :

- 1- إجماع العلماء كما سبق .
- 2- روى أن رجلاً استسقى قوماً فلم يسقوه حتى مات ، فضمنهم عمر ديتيه ، وأخذ به أحمد (3).
- 3- يتعلق بصاحب الطعام إحياء نفس آدمى معصوم ، فلزمه إحيائها؛ إذ في منعه من الطعام إغانة على قتله (4).
- 4- كما أن صاحب الطعام مأمور بإحياء نفسه ، فهو مأمور أيضاً بإحياء نفس غيره. كمن يرى رجلاً على شفا جرف فيجب عليه مد يد العون له حتى لا يقع في الهاوية (5).
- 5- أن مالك الطعام مكره على بذله للمضطر ليس محتاجاً إليه بعينه حاجة شديدة

(1) فتاوى ابن تيمية في الفقه ج21، ص 80.

(2) فتاوى ابن تيمية في الفقه ج29، ص 191 - 192.

(3) فتاوى ابن تيمية في الفقه ج29، ص 191 - 192.

(4) نظر الكافي ج1، ص 491، ص 335، المبدع ج9، ص 207.

(5) نظر الموافقات ج1، ص 312.

فيتضرر و يتأذى من بذله . وليس المقصود من إكراهه الإضرار به ، إنما دفع الضرر عن المضطر (1).

ويمكن أن يستدل لذلك بما يلي :

6- قوله تعالى: "مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا.." (سورة المائدة ، آية 32).

7- قوله عليه الصلاة والسلام " ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل... الحديث (2). فإن كانت هذه عقوبة من يمنع ابن السبيل الماء ، فمن باب أولى من يمنع المضطر الطعام أو الماء .

8- قوله عليه الصلاة والسلام " ما يؤمن بي من بات شعبان وجاره طاو إلى جنبه" (3). وفي رواية أخرى : ما آمن بي من بات شعبان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعظم به " (4). ورواية أخرى "ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع" (5). وإن كان كما قال الطعام أن نفى الإيمان هنا ليس نفى حقيقة الإيمان ، إنما يدل على ضعفه (6)، إلا أن فيه دليلاً على وجوب إطعام الجائع المضطر .

المسألة الثانية : هل يضمن صاحب الطعام المضطر إذا مات ؟

إذا علم صاحب الطعام أن المضطر يحتاج إلى طعامه لشدة جوعه ، ومع ذلك امتنع أن يطعمه ؛ فمات المضطر جوعاً . فهل يضمنه صاحب الطعام ؟

(1) انظر الموافقات ج2، ص 352 - 353.

(2) صحيح البخارى ج6، ص 2636.

(3) مصنف ابن أبى شيبة ج6، ص 164.

(4) يقول الهيثمى : رواه الطبرائى والبخارى . وإسناده البزار حسن . مجمع الزوائد ج8، ص 167.

(5) يقول الهيثمى : رواه الطبرائى وأبو يعلى ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ج8، ص 167.

(6) "نظر شرح معاني الآثار ج1، ص 28.

- يقتص عند الحنابلة من صاحب الطعام إن مات المضطر جوعاً أو عطشاً بسبب امتناعه <sup>(1)</sup>. وقال به الشيخ محمود شلتوت <sup>(2)</sup>.
- أما المالكية فلم تفصيل بناء على نية صاحب الطعام . فإن منعه قاصداً قتله ، فيقتص منه اتفاقاً . أما إن منعه الطعام متولاً فطيه الدية ، وقيل يقتص منه <sup>(3)</sup> . واستدل المالكية والحنابلة بما يلي :
- 1- أن عمر رضي الله عنه قضى بذلك لما روى أن رجلاً استمقى قوماً فلم يسقوه حتى مات فضمنهم عمر دية <sup>(4)</sup>.
  - 2- لأنه قتله بمنعه طعاماً يجب دفعه إليه لتبقى حياته به ، فنسب هلكه إليه <sup>(5)</sup>.
  - 3- لأن ترك الإطعام بمنزلة الفعل <sup>(6)</sup>.
  - 4- الأم التي تمنع ولدها الرضاع قاصدة قتله ، تعتبر قاتلة له عدماً مع أنها لم تأت بفعل إيجابى <sup>(7)</sup>.
  - 5- أما حجة من قال من المالكية بالدية دون القصاص : أن الترك ليس بفعل ، فلا ينسب موت المضطر إليه <sup>(8)</sup>.
- ويختلف عنهم الشافعية ، فلم يضمنوه بالقصاص ولا بالدية . لأنه لم يحصل منه فعل يحال إليه هلاك المضطر <sup>(9)</sup>.

(<sup>1</sup>) انظر فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج29، ص 191، منار السبيل ج2، ص 301.

(<sup>2</sup>) الإسلام عقيدة وشريعة ، ص 395.

(<sup>3</sup>) الفواكه الدواني ج2، ص 238، مواهب الجليل ج6، ص 240، حاشية الدسوقي ج2، ص 112، حاشية الطوى ج2، ص 470.

(<sup>4</sup>) انظر فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج 29، ص 191.

(<sup>5</sup>) انظر منار السبيل ج2، ص 301.

(<sup>6</sup>) الفواكه الدواني ج2، ص 238.

(<sup>7</sup>) انظر التشريع الجنائى ج2، ص 57، نقلاً عن مواهب الجليل .

(<sup>8</sup>) انظر الفواكه الدواني ج2، ص 238، حاشية الدسوقي ج2، ص 112.

(<sup>9</sup>) انظر روضة الطالبين ج3، ص 285، معنى المحتاج ج4، ص 309، حاشية البجيرمى ج4، ص 120، ج4، ص 309.

هذا ولعل سبب اختلاف العلماء يرجع إلى اختلافهم فى كون الامتناع والتوقف عن الفعل المؤدى إلى الموت يعتبر سبباً معتبراً فى القتل، أم لا (1)؟

المسألة الثالثة : إذا نزل المضطر ضيفاً على قوم :

إذا نزل المضطر ضيفاً على قوم فيجب عليهم أن يقرؤه (2). وذلك لما رواه أبو داود عن المقدام بن معديكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " من نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراه " (3). ولقوله عليه الصلاة والسلام " ليلة الضيف واجبة على كل مسلم . فإن أصبح بفنائهم محروماً ، كان ديناً عليه . إن شاء اقتضاه وإن شاء ترك " (4).

وقد حمل كثير من العلماء (5) كالقرطبي (6) الأمر على الوجوب فى حال كون الضيف مضطراً .

أما إذا أبى القوم أن يضيفوه : فله أن يأخذ من مالهم بقدر ضيافته بدون إذنهم، ولا ضمان عليه . لأن المضطر هنا غير معتد على أموالهم ؛ إذ ضيافته حق

---

(1) يقول عبد القادر عودة فى التشريع الجنائى : والظاهر من تتبع أمثلة الفقهاء أن الممتنع لا يعتبر مؤثلاً عن كل جريمة ترتبت على امتناعه . وأنه يسأل فقط حيث يجب عليه شرعاً أو عرفاً أن لا يمتنع . ومع ذلك فهناك خلاف على ما يوجب الشرع والعرف . ومن الطبيعى أن كون هذا الخلاف ما دامت وجهات النظر مختلفة . فمثلاً يرى بعض الحنابلة أن من أمكنه إتجاع آدمى من هلكة كغرق أو نأر أو سبع فلم يفعل حتى هلك ، فلا مسئولية عليه . ويرى بعض الحنابلة (الأخرون) مسئولية الجنائية . وأساس الاختلاف : هل الإيجاد واجب أو غير واجب ؟ ج2، ص 57-58 ولمزيد من التفصيل فى هذه المسألة يرجع إلى باب العقوبات لعدم الإطالة ، ولخروج البحث عن موضوعه .

(2) انظر المدة ج1، ص 126، المحرر ج2، ص 190، المبدع ج9، ص 211.

(3) وهو جزء من حديث رواه أبوداود فى المنن ج4، ص 200، وهو صحيح ، إسناده ثقات ، انظر المبدع ج9، ص 211.

(4) انظر المبدع ج9، ص 211، والحديث رواه أبوداود فى المنن ج3، ص 347، والبيهقى فى المنن الكبرى ج9، ص 197.

(5) كما فى فتح البارى ج5، ص 108.

(6) انظر تفسير القرطبي ج1، ص 38، وانظر أيضاً حلية العلماء ج3، ص 363، روضة الطالبين ج3، ص 292.

ثبت له بالشرع ، فيكون أخذاً حقه شرعاً بنفسه . والله أعلم . وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام " ومن نزل يقوم فعليه أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه"(1). وقوله " أيما ضيف نزل يقوم فأصبح محروماً ، فله أن يأخذ بقدر قراه ، ولا حرج عليه"(2). يقول القرطبي: وقوله " فله أن يعقبهم بمثل قراه " هذا هو حال المضطر الذي لا يجد طعاماً ويخاف التلف على نفسه فله أن يأخذ من مالهم بقدر قراه عوض ما حرموه من قراه ويعقبهم - يروى مشدداً ومخففاً من المعاقبة ومنه قوله تعالى " وإن عاقبتم " أي كانت الغلبة لكم فغنمتم منهم وكذلك لهذا (أي للمضطر) أن يغنم من أموالهم بقدر قراه(3).

المسألة الرابعة : إذا أطعم المضطر بدون إذنه أو بفعل أجنبي.

إذا أطعم صاحب الطعام المضطر ولم يذكر ثمناً لما أطعمه : فالأصح أنه مجان بغير عوض . لحمله على المسامحة في الطعام لا سيما في حق المضطر . وكمن أنقذ مشرفاً على الهلاك في نار أو غرقاً في الماء .

وهذا بخلاف إذا أوجر صاحب الطعام المضطر قهراً ، أو أوجره وهو مغمى عليه : فالأصح أنه يستحق القيمة . لأنه خلصه من الهلاك ، وكمن عفا عن القصاص فلا يسقط حقه في الدية ، ولما فيه من الحث على إحياء الأنفس(4).

وقيل لا يلزم المضطر هنا القيمة ، لأن المضطر كمن أكره على تناول الطعام من غير فعله . فالإكراه وقع عليه بفعل من أوجر الطعام في فيه ، فتتعلق القيمة به لأن الذي صدر منه الفعل(5).

(1) سبق تخريجه .

(2) رواه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح . ج4، ص 47.

(3) تفسير القرطبي ج1، ص 38.

(4) انظر الوسيط ج7، ص 170 - 171 ، روضة الطالبين ج3، ص 288 ، إغانة الطالبين ج3، ص 369.

الإقناع للشرييني ج2، ص 586 ، مغنى المحتاج ج4، ص 309 ، فتح الوهاب ج2، ص 337 ، المنثور

ج1، ص 199.

(5) المنثور ج1، ص 199.



والفرق بين الحالتين : فى الحالة الأولى يوجد وقت للمساومة على البيع وتحديد ثمن الطعام ، فلما لم يذكر الثمن مع إمكانه ، دل على تبرعه. أما فى الحالة الثانية ، فالوقت ضيق لا يسع المساومة والإطعام معاً ، فقدم الإطعام لضرورة إبقاء المهجة . فلا يسقط حق صاحب الطعام ؛ لعدم جواز إزالة الضرر بالضرر . كما اختلف أيضاً فيمن أنقذ غريقاً فى أن المنقذ لم يبذل مالاً حتى يرد بدله ، فخلاف المطعم فإنه بذل مالاً فيجب رد بدله . والله أعلم (1).

أما إذا أطعم بفعل أجنبى (2)، مثل أن يعجز المضطر عن أخذ طعام الغير، وهناك رجل قوى يستطيع أن يأخذ الطعام من مالكه ويطعمه المضطر ، فهل يضمن قيمة الطعام المضطر أم الأجنبى ؟

يجيب السرخسى على هذ المسألة من جانبين (3):

الجانب الأول : من حيث حكم فعله . فيجب عليه أن يساعد المضطر الضعيف. ففعله من باب الأمر بالمعروف ؛ إذ شرعاً يجب دفع الهلاك عن المضطر. فكانه أمر بالقوة صاحب الطعام أن يطعم المضطر .

الجانب الثانى : من حيث قيمة الطعام ، وقدرته المالية . فإن كانت قيمة الطعام يسيرة يقدر على بذلها ، فيجب عليه أخذ الطعام بالقوة من مالكه وإطعامه المضطر ؛ لأنه قادر مالياً على ضمان ما أكله . أما إن كان يعجز عن قيمة الطعام، فيستحب له .

المسألة الخامسة : فضل إطعام الجائع :

يترتب على إطعام الطعام فضل كبير وأثر عظيم يعود على الفرد والمجتمع. فأما على مستوى الفرد : دخول الجنة . كما قال عليه الصلاة والسلام "اعبدوا

(1) انظر روضة الطالبين ج3، ص 288، مغنى المحتاج ج4، ص 309.

(2) (واقصد بالأجنبى هنا شخص آخر غير مضطر وغير صاحب الطعام).

(3) المبسوط ج24، ص 143.

الرحمن وأطعموا الطعام وأفشوا السلام تدخلوا الجنة بسلام" (1) وكما أنه وقف بجانب أخيه المسلم أو الإنسان، فإن الله تعالى سيقف بجانبه يوم يتخلى عنه القريب والبعيد ويفر منه أمه وأبوه وصاحبه وبنوه . يقول عليه الصلاة والسلام " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة . ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة . ومن ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة . والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " (2).

ومن فضل إطعام الجائع ما روى أن أيوب عليه السلام كان له أخوان فأتياه فقاما من بعيد لا يقدرا أن يدنوا منه من نتن ريحه فقال أحدهما لو علم الله في أيوب خيراً ما ابتلاه بهذا البلاء فلم يسمع شيئاً أشد عليه من هذه الكلمة فعند ذلك قال مسنى الضر ثم قال اللهم إن كنت تعلم أني لم أبت شبعان قط وأنا أعلم مكان جائع فصدقني فنادى مناد من السماء أن صدق عبدي وهما يسرعان فخرا ساجدين (3).

أما على مستوى المجتمع : انتشار المحبة بين أفراد المجتمع والشعور بالأمان. وزيادة الإيمان بأن المؤمنين فعلاً أخوة يقفون بجانب بعضهم البعض عند المحن والشدائد . بل يؤثرون على أنفسهم ما لديهم من غل وعزيز ، كما قال تعالى " وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ " سورة الحشر آية 9 .

### المبحث الثاني : حالات تناول طعام الغير

الفرع الأول : أن يجد المضطر طعام الغير وصاحبه غير موجود

المسألة الأولى : حكم طعام الغير بدون إذن صاحبه .

طعام الغير إما أن يكون محرراً ، أو غير محرر . فالمحرر كالزعر في

(1) رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح . سنن الترمذى ج4، ص 287.

(2) صحيح مسلم ج4، ص 2074، وانظر صحيح ابن حبان ج2، ص 292.

(3) تفسير القرطبي ج11، ص 324، وانظر تفسير الطبري ج17، ص 71.

بستان محوط ، أو ماشية في مرعى مخصص له ، أو اللبن في ضرع الشاه ، أو ثمر في جرين وغير ذلك مما تعارف عليه الناس أنه غير متسامح في أخذه بدون إذن صاحبه. وغير المحرز كالثمر المتساقط أو ما تعارف عليه الناس التساهل والتسامح في أكله بدون إذن صاحبه .

والذى يظهر لى من أقوال العلماء أن المضطر إلى طعام ، ولم يجد طعاماً غير طعام الغير ، فيجوز له تناوله سواء كان محرراً أو غير محرر، إلا أنهم اختلفوا في وجوبه <sup>(1)</sup>.

فعد المالكية : يتناول المضطر من طعام الغير إن لم يجد غيره قدر ما يسد رمقه . وإن خاف أن تقطع يده بآتهامه بالسرقة . لأن حفظ النفس مقدم على حفظ العضو (اليد) . ويتجنب ضوال الإبل <sup>(2)</sup>. بخلاف الحنابلة فحفظ العضو مطلب شرعى ، فلا يأكل إن خاف قطع يده <sup>(3)</sup>. وللشافعية قولان في الوجوب أو الإباحة <sup>(4)</sup>.

أما إذا كان البستان محوطاً ، فيجب على المضطر أن يستأذن من صاحب البستان أن يطعمه . فإن لم يجده أكل من البستان ولا يترود منه <sup>(5)</sup>.  
الأدلة على جواز تناول المضطر طعام الغير بدون إذن صاحبه:  
1- قوله عليه الصلاة والسلام "إذا أتيت على بستان ، فناد صاحب البستان ثلاثاً ،

---

<sup>(1)</sup> التحقيق في أحاديث الخلاف ج2، ص 270.

<sup>(2)</sup> انظر تفسير القرطبي ج2، ص 225، الفواكه الدواني ج1، ص 387، حاشية الدسوقي ج2، ص 116.

<sup>(3)</sup> انظر المبدع ج9، ص 205، 209.

<sup>(4)</sup> انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 289، الإقناع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مفنى المحتاج ج4، ص 308.

<sup>(5)</sup> انظر الفواكه ، الدواني ج2، ص 284، المفنى ج11، ص 77، الكافي ج1، ص 493، المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 276، المبدع ج9، ص 209-210، الإصناف ج10، ص 377، الروض المربع ج3، ص 351.

فإن أجابك وإلا فكل من غير أن تفسد<sup>(1)</sup>.

وقوله عندما سئل عن الثمر المطق " ما أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه . ومن أخرج منه شيئاً فطيه غرامة مثله والعقوبة<sup>(2)</sup> .

2- كان أنس بن مالك وعبدالرحمن بن سمرة وأبى بردة يملكون بالثمار فيأكلون فى أفواههم . وهذا ما ذهب إليه عمر وابن عباس وأبو بردة رضى الله عنهم أجمعين .

وقال عمر : يأكل ولا يتخذ خبنة<sup>(3)</sup> (وفى رواية ثباتاً)<sup>(4)</sup>.

فإذا جاز الأكل فى حال الاختيار ، فمن باب أولى يجوز للمضطر أن يأكل من الطعام المتسامح فى أكله بدون إذن صاحبه

3- يجوز أن يزال الضرر بالضرر إن كان أحدهما أغلظ وأكبر ضرراً، فيؤخذ بالضرر الأخف<sup>(5)</sup>. بل فعل أهون الضررين يصير واجباً وطاعة نسبة إلى أكبرهما<sup>(6)</sup>. وعليه يجوز للمضطر أن يأخذ من طعام الغير من غير إذنه . إذ ضرر هلاك النفس أو العضو أغلظ وأشد من ضرر هلاك المال (الطعام) . كما أن حرمة مال الغير أخف من حرمة النفس<sup>(7)</sup>.

4- من باب جلب المصالح للعباد ودرء المفاسد ، جاز تناول طعام الغير وإن كان يخالف قواعد المعاملات المالية<sup>(8)</sup>.

(1) رواه الحاكم فى المستدرک ج4، ص 147.

(2) رواه الترمذى فى السنن ج3، ص 584، وقال حديث حسن . والثبان هو الوعاء الذى يحمل فيه الشئ فإن حملته بين يديك فهو ثبان يقال قد تثبت ثباتاً فإن حملته على ظهره فهو الحال يقال منه قد تحولت كمالى إذا جعلت فيه شيئاً ثم حملته على ظهره فإن جعلته فى حضنك فهو خبنة ومنه حديث عمرو بن شعيب المرفوع ولا يتخذ خبنة يقال منه خبنت أخبن خبناً . تفسير القرطبي ج2، ص 227.

(3) انظر المغنى ج11، ص 76-77.

(4) انظر تفسير القرطبي ج2، ص 227.

(5) انظر الأنشباہ والنظار للسيوطى ج1، ص 87.

(6) المستصفى ج1، ص 71.

(7) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ج1، ص 80.

(8) القواعد الصغرى ج1، ص 106 ، ص 109.

هذا والله أعلم ، أن المضطر لن يتلف مال غيره إتلافاً تاماً ، إنما سيتلف بمقدار ما يرد رمقه . وهو جزء بسيط جداً من مال الغير . فلا يعقل أن تتلف نفس مقابل الحفاظ على بعض لقيمات !

أما الأحاديث التي ورد فيها النهي عن أكل طعام الغير إلا بإذن صاحبه ، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، إذ رأينا إبلاً مصرورة بشجرة ، فثبنا إليها ، فنادانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجعنا إليه .

فقال : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين ، هو قوتهم ويمنهم بعد الله . أيسركم لو رجعتم إلى مزادكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به ؟ أترون ذلك عدلاً ؟ قالوا : لا .

فقال : إن هذه كذلك .

قلنا : أفرأيت إن احتجنا إلى الطعام والشراب ؟

فقال عليه الصلاة والسلام كل ولا تحمل . واشرب ولا تحمل<sup>(1)</sup> .

فيحمل النهي عن الأكل في حال الاختيار . أما في حال الضرورة ، فيكتفى بالاستئذان ، فإن أجابه صاحب الطعام ، وإلا أكل منه بغير إذنه .

يقول العالم الحنبلي ابن مفلح : وقد قال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله : " فإن دمائكم وأموالكم حرام عليكم " يدل على حرمة الأكل من مال الغير مطلقاً . فترك العمل به مع الحاجة لما روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أنه سئل عن الثمر المعطى فقال : ما أصاب منه غير متخذ خبنة فلا شئ عليه ومن أخرج منه شيئاً فطيه غرامة مثله والعقوبة . رواه الترمذى وحسنه<sup>(2)</sup> .

(1) سنن ابن ماجه ج2، ص 772.

(2) المبدع ج9، ص 209.

وينقل القرطبي قول أبي عبيد (وإنما يوجه هذا الحديث أنه رخص فيه للجائع المضطر الذي لا شيء معه يشتري به ألا يحمل إلا ما كان في بطنه قدر قوته) ... ثم قال : لأن الأصل المتفق عليه تحريم مال الغير إلا بطيب نفس منه فإن كانت هناك عادة يعمل ذلك كما كان في أول الإسلام أو كما هو الآن في بعض البلدان فذلك جائز ويحمل ذلك على المجاعة والضرورة كما تقدم والله أعلم<sup>(1)</sup>.  
وقال مالك في الرجل يجد الثمر ساقطاً لا يأكل منه إلا إذا علم أن صاحبه طيب النفس بذلك ، أو يكون محتاجاً<sup>(2)</sup>.

المسألة الثانية : التزود من طعام الغير :

بالرغم مما ذكر في المسألة السابقة من جواز أكل المضطر طعام الغير ، إلا أنه لا يباح للمضطر من مال أخيه إلا قدر الضرورة وما يسد رمقه فلا يتزود منه<sup>(3)</sup>. إلا أن يعلم طول الطريق فيتزود؛ لأن مواساته تجب إذا جاع<sup>(4)</sup> مرة أخرى .  
وروى عن أحمد أنه قال فيمن أكل من البستان وصاحبه غير موجود : أنه يأكل ولا يحل له أن يحمل إلا لحاجة<sup>(5)</sup>. إلا أن الذي عليه المذهب أنه لا يجوز أن (يحمل شيئاً بحال سواء كان محتاجاً أو لا ، لأن الأئمة دلت على جواز الأكل فقط فإن في حديث أبي سعيد : فكل من غير أن نقصد ، وفي حديث عمر : ولا تتخذ خبنة)<sup>(6)</sup>. وهذا الذي يترجح عندي والله أعلم .

وأما الدليل على عدم جواز التزود : أن النصوص السابقة دلت على جواز الأكل فقط من البستان دون التزود منه<sup>(7)</sup>. بل منها ما يدل على عدم التزود،

(1) تفسير القرطبي ج2، ص 227، الكافي ج1، ص 493.

(2) التاج والإكليل ج3، ص 234.

(3) انظر الفواكه الدواني ج1، ص 386، التاج والإكليل ج3، ص 234، حاشية العدوى ج1، ص 732،

المغنى ج9، ص 335، المبدع ج9، ص 210.

(4) حاشية الدسوقي ج2، ص 116.

(5) المبدع ج9، ص 210.

(6) المبدع ج9، ص 210.

(7) انظر المبدع ج9، ص 210.

كقوله عليه الصلاة والسلام " ما أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه . ومن أخرج منه شيئاً فطيه غرامة مثله والعقوبة " .

وقوله عندما سئل : ما يحل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه ؟ قال " يأكل ولا يحمل ، ويشرب ولا يحمل " (1) .

وما قيل فى الأكل من الثمار يقال أيضاً فى الشرب من لبن الماشية وأكل الزرع . لما روى أبو داود عن سمرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال " إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه ، فإن أذن له فليحتلب وليشرب . وإن لم يكن فيها فليصوت فيها ثلاثاً ، فإن أجاب فليستأذنه ، فإن أذن له وإلا فليحتلب وليشرب ولا يحمل " (2) .

فإذا جاز لغير المضطر أن يحلب الشاة ويشرب من غير أن يحمل بدون إذن صاحبها ، فمن باب أولى المضطر . والله أعلم .

هذا وإنما جوز بعض العلماء الشبع والتزود من الميتة ولم يجوزوا الشبع والتزود من مال الغير ؛ لأن مال الغير ممنوع منه لحق الله ولحق مالكه ، فليس له أن يتزود منه ، وأما الميتة فهي ممنوعة لحق الله وحده (3) . فلا مانع من التزود منها .

المسألة الثالثة : ضمان ما أكله المضطر من طعام الغير .

يجوز للمضطر أن يأكل من طعام الغير بدون إذنه ويغرم قيمة ما أكله إن كان متقوماً ، ومثله إن كان مثلياً . لأنه قادر على أكل ظاهر بعوض مثله . سواء قدر على العوض أم لا ؛ لأن الذمم تقوم مقام الأعيان لحفظ حق الغائب (4) . إلا أن

(1) المغنى ج9، ص 335.

(2) تفسير القرطبي ج2، ص 226 - 227، حاشية الدسوقي ج2، ص 116، الكافي لابن قدامة ج1، ص 493، المحرر ج2، ص 190، المبدع ج9، ص 211، الفروع ج6، ص 276، الروض المربع ج3، ص 351.

(3) التاج والإكليل ج3، ص 234.

(4) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 289، الإقناع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مغنى المحتاج ج4، ص 308.

العلماء اختلفوا فى ضمان ما أكله المضطر على قولين :

القول الأول : يضمن المضطر قيمة ما أكل من طعام الغير عند الشافعى والشافعية (1)، وقول عند المالكية (2) والحنابلة (3).

والضمان هنا ليس على سبيل المعاقبة للعدوان على مال الغير، إنما على سبيل التعويض عما أكل . فهو كضمان الصبى والمجنون إذا أتلف مال الغير ، وكمن رمى إلى صف الكفار (4). فالمضطر لا يقصد العدوان على مال غيره ، إنما يقصد رد مهجته .

قد فرق الشافعية بين الإكراه والاضطرار . فالمكره على اتلاف مال الغير فيه قولان بالوجوب و الإباحة ، أما المضطر فيجب عليه أكل طعام الغير (5). لأن الإكراه على فعل الواجب أو المباح لا تأثير له فينسب الفعل إلى المكره . فإذا أكره المضطر على أكل طعام الغير فيضمنه ، لأنه أكره على واجب ومباح فى حقه . كمن أكره على وطء زوجته فيستقر عليه المهر (6).

الأدلة على وجوب ما أكله المضطر من طعام الغير :

1- روى ابن ماجه عن عباد بن شرحبيل ، أن رجلاً من بنى غبر قال: أصابنا عام مخصصة ، فأتيت المدينة فأتيت حائطاً من حيطانها فأخذت سنبلاً ، ففركته وأكلته، وجعلته فى كسائى . فجاء صاحب الحائط فضربنى ، وأخذ ثوبى فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فقال عليه الصلاة والسلام للرجل : ما أطعمته إذ كان جائعاً أو ساغباً، إذ كان جاهلاً. فأمره النبى صلى الله عليه وسلم فرد إليه ثوبه ، وأمر له بوسق من طعام أو نصف وسق (7).

(1) انظر أحكام القرآن للشافعى ج1، ص 94، روضة الطالبين ج3، ص 292، التحفة ج9، ص 293.

(2) تفسير القرطبي ج2، ص 226.

(3) الفروع ج6، ص 276، المبدع ج9، ص 209، الإنصاف ج10، ص 378.

(4) انظر المستصفى ج1، ص 71، الأحكام للآمدى ج3، ص 19.

(5) انظر الأنشباء والنظار للسيوطى ج1، ص 207.

(6) انظر المنثور ج1، ص 196.

(7) يقول القرطبي : قلت هذا حديث صحيح تلقى على رجاله البخارى ومسلم إلا ابن أبى شيبة فإنه لمسلم



- 2- أكل المضطر طعام الغير لا إثم فيه لأنه حق الله ، وقد أذن الله تعالى فيه . أما طعام الغير فهو حق للعبد ولم يأذن فيه ، فيجب فيه الضمان <sup>(1)</sup>.
- 3- إذا استباحت الميتة للضرورة ، فتتجاوز الرخصة فيها مواضع الضرورة . أما حقوق الآدميين فلا تتجاوز الرخصة فيها مواضع الضرورة . وإذا بلغت الضرورة مبلغاً إلى استباحة حق الآدمي ، فقد لزم مواساة صاحب الثمر والزرع بثمن إن كان عنده أو بغير ثمن إن لم يكن عنده <sup>(2)</sup>.
- 4- لما تعارضت مصلحتان : مصلحة حفظ نفس المضطر مع مصلحة حفظ مال الغير ، فيمكن الجمع بينهما بتحصيل إحدى المصلحتين ، وهي مصلحة حفظ نفس المضطر ، وتحصيل بدل المصلحة الأخرى . فيقوم الضمان مقام حفظ مال الغير <sup>(3)</sup>.
- 5- أقام الشرع المضطر مقام المقرض والمقترض في آن واحد لضرورته ، فيلزمه ما أكل <sup>(4)</sup>.

القول الثاني : لا يضمن ما أكله ؛ لأن الله تعالى أباحه له <sup>(5)</sup>.  
وهو الذي عليه المالكية <sup>(6)</sup>، وقول آخر عند الحنابلة <sup>(7)</sup>.  
ومما يدل على عدم الضمان قوله عليه الصلاة والسلام " رفع عن أمتي

---

وحده وعباد بن شريحيل الغيري الشكوى لم يخرج له البخاري ومسلم شيئاً وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم هذه القصة . تفسير القرطبي ج2، ص 226، ويقول ابن كثير في تفسيره : اسناد صحيح قوى جيد وله شواهد كثيرة ج1، ص 207.

(<sup>1</sup>) انظر التقرير والتحبير ج2، ص 235.  
(<sup>2</sup>) انظر التاج والإكليل ج3، ص 234.  
(<sup>3</sup>) انظر القواعد الصغرى ج1، ص 127، قواعد الأحكام في مصالح الأئام ج1، ص 80.  
(<sup>4</sup>) قواعد الأحكام في مصالح الأئام ج2، ص 149.  
(<sup>5</sup>) انظر تفسير القرطبي ج2، ص 226، الإحصاف ج10، ص 378.  
(<sup>6</sup>) انظر تفسير القرطبي ج2، ص 226، الفواكه الدواني ج2، ص 284، التاج والإكليل ج3، ص 234.  
(<sup>7</sup>) المبدع ج9، ص 209، الإحصاف ج10، ص 378، الروض المربع ج3، ص 351.

الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " فرفع عنه الإثم والضمان لأنه غير متعد (1).  
ويناقش استدلالهم من جانبين ، الأول : المراد رفع حكمه الذى هو  
المؤاخذة ، لا الضمان ، ولزوم القضاء . لأنه ليس بصيغة عموم فيجعل عاماً فى  
كل حكم . كما لم يجعل قوله تعالى " حرمت عليكم الميتة " عاماً فى كل حكم . بل  
لابد من إضمار فعل يضاف النفي إليه ، فهاهنا لابد من إضمار حكم يضاف الرفع  
إليه ثم ينزل على ما يقتضيه عرف الاستعمال قبل الشرع ، وقد كان يفهم من  
قولهم (رفعت عنك الخطأ) المؤاخذة به والعقاب.

الجانب الثانى : الضمان لا يجب للعقاب خاصة ، بل قد يجب امتحاناً ليثاب  
عليه . ولهذا يجب على الصبى والمجنون وعلى العاقلة ، ويجب على المضطر مع  
وجوب الإلتلاف ، ويجب عقوبة على قاتل الصيد . وأكثر ما يقال أنه ينتفى الضمان  
الذى يجب عقوبة (2).

الترجيح : يترجح عندى القول الأول لقوة دليله . أما دليل القول الثانى  
فهو عام فى رفع الإثم ، لا رفع الضمان . والله أعلم .

وإذا أكل المضطر من مال الغير بدون إذن صاحبه فلا تقطع يده ولا  
يؤدب (3). لأنه فعل ماله فعه قال أحمد لا قطع فى المجاعة لقول عمر : لا قطع فى  
عام سنة (4).

ولأن الشرع أباح له ذلك ، فيكون آكل ماله ، فكيف تقطع يده! بل إن  
العلماء جوزوا له مقاتلة صاحب الطعام إن أبى أن يطعمه ؛ لأنه فى حقيقة الأمر  
مانع له من حقه . والله أعلم .

(1) روضة الناظر ج1، ص 183.

(2) روضة الناظر ج1، ص 183.

(3) انظر تفسير القرطبي ج2، ص 226، حاشية الدسوقي ج2، ص 116، فتاوى السبكي ج2، ص 651.

الكافى لابن قدامة ج4، ص 181.

(4) الكافى لابن قدامة ج4، ص 181، إعلام الموقعين ؟؟؟، الفقه الإسلامى وأصلته ج7، ص 5339.

الفرع الثاني: أن يجد المضطر طعام الغير وصاحبه موجود لكنه مضطر إليه أيضاً .  
المسألة الأولى : حكم تناول المضطر طعام مضطر آخر .

لا يجوز للمضطر أن يتناول طعام مضطر آخر غير فاضل عنه. سواء كان المضطر الآخر يحتاج الطعام في الحال أو في المآل ، وسواء يحتاجه هو أو من يعول من تلزمه نفقته. وعليه المالكية<sup>(1)</sup>، والأحناف<sup>(2)</sup>، والشافعية<sup>(3)</sup>، والحنابلة<sup>(4)</sup>.  
واستدلوا بما يلي :

1- لأنهم تساوا في الضرورة ، فصاحب الطعام المضطر أولى به من الآخر ؛ لأن حقه في ملكه مقدم على حق غيره<sup>(5)</sup>.

2- بناء على قاعدة " الضرر لا يزال بالضرر " فلا يزيل المضطر ضرره بالإضرار بالآخر<sup>(6)</sup>. إذ لو أزال ضرره بضرر آخر لما تحققت هذه القاعدة<sup>(7)</sup>، فيبقى التعدي على مال الغير على التحريم.

3- لأن الطعام مشغول بحاجة المضطر الآخر في ثاني الحال (أى مستقبلاً) فأصبح كالمعدوم<sup>(8)</sup>.

المسألة الثانية : حكم إثثار المضطر ما عنده من طعام لمضطر آخر

هل يجوز لمالك الطعام المضطر أن يؤثر ما عنده من طعام لمضطر آخر، وإن أدى فطه إلى موته ؟ إذا كان الطعام قليلاً لكن يكفي لسد رمق الاثنين - أى

(<sup>1</sup>) انظر التاج والإكلیل ج3، ص 234، حاشية السوفى ج2، ص 112، الفواكه الدواني ج2، ص 238.

(<sup>2</sup>) انظر حاشية الطحاوى على مراقي الفلاح ج1، ص75 ، المبسوط للمرخسى ج23، ص 166، ج24، ص 29، الأئبهاء لابن نجيم ص 87، البحر الرائق ج1، ص 150، حاشية ابن عابدين ج1، ص 236.

(<sup>3</sup>) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 289، الإقناع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مغنى المحتاج ج4، ص 308.

(<sup>4</sup>) انظر الكافى ج1، ص 491، الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 206، الإصناف ج10، ص 373، الروض المربع ج3، ص 351، كشاف القناع ج6، ص 198.

(<sup>5</sup>) انظر المبسوط للمرخسى ج24، ص 29، المبدع ج9، ص 207، كشاف القناع ج6، ص 198.

(<sup>6</sup>) انظر الأئبهاء لابن نجيم ، ص 87.

(<sup>7</sup>) انظر الأئبهاء والتظائر للسيوطى ج1، ص 85.

(<sup>8</sup>) انظر البحر الرائق ج1، ص 150.

كلا المضطرين ، فلا يجوز لأحدهما أن يشبع منه ولا يبقى شيئاً لصاحبه (1).  
فإن كان المضطر الآخر نبياً فيجب إثارة وبذل الطعام له . لأن الأنبياء  
أولى من المؤمنين . ويتصور هذا في الخضر على القول بحياته ونبوته ، وفي  
عيسى عليه السلام عندما ينزل . والله أعلم (2).

وكما سبق أن الضرر لا يزال بالضرر . فضرر ضياع النبوة والرسالة  
بموت النبي أكبر وأشد من ضياع مهجة الفرد . وعليه فلا يجوز للفرد أن يزيل  
ضرره على حساب النبوة والرسالة . فيجب عليه حينئذ أن يؤثر بطعامه للنبي .  
والله أعلم .

أما إن كان المضطر الآخر غير نبي ، فاختلف العلماء في هذه المسألة على  
قولين :

قول لا يجوز له بذل الطعام المحتاج إليه لغيره . وإن كان يحتاج إليه لاحقاً.  
وعليه الحنابلة (3).

يقول ابن قدامة: وإذا اشتدت المصلحة في سنة المجاعة وأصاب  
الضرورة خلقاً كثيراً ، وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله ، لم يلزمه  
بذله للمضطرين ، وليس لهم أخذه منه . لأن ذلك يفضي إلى وقوع الضرورة به ،  
ولا يدفعها عنهم .

وكذلك إن كانوا في سفر ومعه قدر كفايته فضلة لم يلزمه بذل ما معه  
للمضطرين ... ثم قال : وهذا مفض به إلى هلاك نفسه وهلاك عياله فلم يلزمه كما  
لو أمكنه إتجاع الغريق بتغريق نفسه ولأن في بذله إلقاء بيده إلى التهلكة وقد نهى

(1) مغنى المحتاج ج4، ص 309.

(2) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 289، الأشباه للسيوطي ج1، ص 86، التحفة  
ج9، ص 393، الإقناع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مغنى المحتاج ج4، ص 308،  
حاشية البجيرمي ، ج4، ص 308.

(3) انظر الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207، الإقناع ج10، ص 373، الروض المربع ج3،  
ص 351، كشف القناع ج6، ص 198.

الله عن ذلك (1).

وهناك قول مغلظ عند الشافعية ينقله الزركشي فيقول : لو كان مضطراً وولده مضطر ، لا يجوز بذل الطعام له . انتهى . ثم قال: وغير الولد أولى بالمنع (2).

واستدلوا بما يلي :

1- قال الله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (3) سورة البقرة آية 195.

2- ورد في الخبر "أبدأ بنفسك وبمن تعول" (4).

3- كما لا يجب على الإنسان الدفع عن غيره ولا إنجاؤه من هلكة إن خاف على نفسه التلف حالاً أو مآلاً ، فكذا هنا لا يجب عليه إعطاؤه طعامه لخوف الضرر على نفسه (5).

قول ثان : جواز الإيثار وإن مات . وهو قول آخر عند الحنابلة (6).

واستدلوا بفعل الصحابة رضي الله عنهم ذلك في الغزوات . وعد ذلك من مناقبهم ، ومدحهم الله بقوله " وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (7) سورة الحشر آية 9 .

قول ثالث : يستحب الإيثار عند الشافعية . فلا خلاف في استحباب الإيثار وإن أدى إلى هلاك المؤثر وهو من شيم الصالحين . فإذا اضطر وانتهى إلى

---

(1) المغني ج9، ص 335 - 336.

(2) المنثور ج1، ص 210.

(3) كشاف القناع ج6، ص 198.

(4) التحفة ج9، ص 393 وهو جزء من حديث روى بالفاظ مختلفة ، منها ما رواه مسلم " يا ابن آدم إني تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف وأبدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى " ج2، ص 718.

(5) انظر الفروع ج6، ص 274.

(6) انظر المغني ج9، ص 332، الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207، ج10، ص 373، شرح المنتهى ج3، ص 401.

(7) انظر التحفة ج9، ص 393، شرح المنتهى ج3، ص 401.

المخمصة ومعه ما يسد جوعته وفي رفقته مضطر فأثره بالطعام فهو حسن . وكذا القول في سائر الإيثار التي يتدارك بها المهج<sup>(1)</sup>.

مع مراعاة تقديم الفاضل على المفضول عند الإيثار . كأن يكون أحدهما إماماً عادلاً<sup>(2)</sup>، فيقدم الإمام لانتفاع الأمة به ، بخلاف الفرد من الرعية . واستدلوا بما سبق ، وحملوا النصوص على الاستحباب .

قول رابع : الأولى النظر إلى ما هو أصلح<sup>(3)</sup>. فإذا كان أحدهما أشد احتياجاً للطعام في الحال وأكثر ضرراً ، والآخر يخاف من حدوث الضرر لاحقاً ، فالأول أولى به<sup>(4)</sup>. وهو قول ثالث عند الحنابلة . وهوما يترجح عندي والله أعلم. تذييل : لم يجوز العلماء القائلون بجواز أو استحباب الإيثار أن يؤثر المسلم المضطر غيره المضطر إذا كان مهدر الدم أو ذمياً أو مستأمناً أو حربياً<sup>(5)</sup>. ولا خلاف أنه لا يحل إيثار البهيمة . وكيف يظن هذا ويجب قتل البهيمة لاستبقاء المهجة<sup>(6)</sup>.

الفرع الثالث : أن يجد المضطر طعام الغير ورضى صاحب الطعام أن يبيعه له ، لكن ليس معه مال .

يجب على المضطر في هذه الحالة أن يشتري الطعام نسيئة بالتزامه في ذمته سواء كان له مال في مكان آخر أم لا . وهو قول العلماء بلا خلاف كما قال

---

(<sup>1</sup>) المنثور ج1، ص 211، وانظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 385، التحفة ج9،

ص 393، الإقتاع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مغنى المحتاج ج4، ص 308.

(<sup>2</sup>) انظر مغنى المحتاج ج4، ص 308.

(<sup>3</sup>) الإصناف ج10، ص 373.

(<sup>4</sup>) المغنى ج9، ص 332.

(<sup>5</sup>) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 289، التحفة ج9، ص 393، الإقتاع ج2،

ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 336، مغنى المحتاج ج4، ص 308.

(<sup>6</sup>) المنثور ج1، ص 211.

النوى (1)؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بذله مجاناً بلا ثمن (2).  
إلا أن ما يعكر ما قاله النوى أن عند المالكية والحنابلة والظاهرية عدم لزوم الشراء .

فعند المالكية إذا لم توجد عنده الأجرة وقت الإضرار لم يلزمه شئ أصلاً ولو أيسر ، لا عن مدة الإعسار ولا عن مدة اليسار ، نظراً لكونه أخذه مجاناً بوجه مأذون فيه (3).

يقول العدوى : من خيف عليه الهلاك أو المرض الشديد ولا ثمن معه ، فإنه يجب عليه أن يمكنه منه مجاناً ، ولا يتبعه بثمنه ولو كان ملياً ببلده (4). وكذلك قول عند الحنابلة بمجانيته (5).

أما الظاهرية ، فيقول ابن حزم : وأما من اضطر إلى شرب الماء وخشى الهلاك من العطش ولم يجد من يتطوع له بماء يحيى به رقه ، ففرض عليه إحياء نفسه كيف أمكن ، بغلة أو بأخذه سراً مختفياً بذلك أو بابتياعه . فإذا لم يقدر البيع فابتاعه فهو حينئذ جائز له ، والثلث حرام على البائع ...

ثم يقول : لأن المعطى مضطر والآخذ آكل مال بالباطل عاص لله تعالى نعوذ بالله (6).

ولعل الإجماع الذى ذكره النوى يراد به الإجماع على وجوب بذل صاحب الطعام طعامه للمضطر إذا سألته إياه فى الذمة ، سواء قرضاً أو بيعاً نسيئة . فيتجه حكم الوجوب هنا نحو صاحب الطعام وليس نحو المضطر . وهو الصواب كما يتبين من أقوال العلماء فى هذا المبحث . والله أعلم .

(1) انظر المجموع ج9، ص 47.

(2) روضة الطالبين ج3، ص 287، الإقناع ج2، ص 586، فتح الوهاب ج2، ص 337، مفتى المحتاج ج4، ص 309.

(3) حاشية الدسوقي ج2، ص 112، وانظر التاج والإكليل ج3، ص 234.

(4) حاشية العدوى ج2، ص 469، وج2، ص 470، والعدوى هو الدردير وسبق ترجمته.

(5) انظر الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، الإصناف ج10، ص 375.

(6) الإحكام لابن حزم ج7، ص 383.

أما فيما يتعلق بصاحب الطعام : فيجب أن يقبل بالبيع نسيئة فى الذمة .  
وإلا فيجوز المضطر قهره وقتاله . كما هو عند الشافعية (1).

أما عند المالكية فإن كان المضطر عنده مال وقت الاضطراب ، فيجب مبايعته . أما إن لم يكن معه مال فيجب بذل الطعام له مجاناً ، ولا يبيعه نسيئة ولا قرضاً وإن كان المضطر غنياً فى بلده (2).

وإذا كان المضطر ليس عنده مال ، وقال رجل لصاحب الطعام : بعه الطعام وعلى ثمنه . فيجب على المالك بذل الطعام للمضطر ، ويقبض ثمنه من الأمر (3).

الفرع الرابع : أن يجد المضطر طعام الغير ورضى صاحب الطعام أن يبيعه له إما بثمان مثله أو بزيادة فاحشة ، أو يبيعه بالربا (4).

إذا باع مالك الطعام طعامه بثمان المثل أو بزيادة بسيطة وكان مع المضطر مال (سواء نقود أم عروض) ، فيجب عليه شراؤه (5) بلا خوف بين العلماء فيما اطلعت عليه من مراجع هذا البحث . والله أعلم.

بل عند الشافعية يلزمه الشراء حتى بإزاره وإن صلى عارياً ، إلا أن يخاف الهلاك من البرد . لأن كشف العورة أخف من أكل الميتة (6).

وأما إذا باعه بزيادة فاحشة : فقول : يلزم المضطر شراء الطعام ويعطيه قيمته فقط دون الزيادة . ولا يجوز قتال مالك الطعام ولا قهره لإمكان الوصول

---

(1) انظر روضة الطالبين ج3، ص 287 ومسألة إذا أبى صاحب الطعام بذل الطعام للمضطر ص 33.

(2) حاشية الدسوقي ج2، ص 112، حاشية العدوى ج2، ص 470.

(3) انظر القواعد والفوائد الأصولية ج1، ص 168.

(4) انظر أيضاً المسألة الآتية لاحقاً : إذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير وأبى صاحب الطعام أن يبيعه إلا بزيادة ص 44.

(5) انظر على سبيل المثال : التاج والإكليل ج3، ص 234، حاشية الدسوقي ج2، ص 112، الأم ج2، ص 252، المجموع ج9، ص 47، الأنشاه والنظائر للسيوطي ج1، ص 1 287، الكافي لابن قدامة ج1، ص 491-492، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، الإصناف للمرداوى ج10، ص 375، كشف القناع ج6، ص 199.

(6) انظر روضة الطالبين ج3، ص 286، مغنى المحتاج ج4، ص 309.



للطعام بدون قتال . وهو قول عند الشافعية <sup>(1)</sup>، والحنابلة <sup>(2)</sup>.

يقول ابن تيمية : المضطر إلى طعام الغير إذا بذل له بما يزيد على القيمة، فإن له أن يأخذه بقيمة المثل فإنه يجب عليه (أى صاحب الطعام) أن يبيعه وأن يكون يبيعه بقيمة المثل ... <sup>(3)</sup>.

وقول آخر عند الشافعية وهو المذهب <sup>(4)</sup> والحنابلة <sup>(5)</sup>: لا يلزمه الشراء، ويجوز قهر مالك الطعام أو قتاله . لأن بيع المضطر من العقود الفاسدة التى يحرم تعاطيها <sup>(6)</sup>، ولأن وجدان الواجب بأكثر من المعتاد ينزل منزلة العدم <sup>(7)</sup>.  
وقول ثالث عند الشافعية : يلزمه الشراء بالمسمى فى البيع . لأنه التزمه بعقد لازم باختياره <sup>(8)</sup>.

وقول رابع عند الشافعية : إن كان المضطر يستطيع بذل الزيادة ولا تضره، فيلزمه الشراء بالزيادة . وإلا فلا تلزمه الزيادة <sup>(9)</sup>.

وسبب تعدد الأقوال أن منهم من أرجع الخلاف إلى صحة البيع؛ إذ المضطر كالمكره على الشراء ، وأرجع آخرون الخلاف فى صحة الزيادة مع تصحيحهم

---

(<sup>1</sup>) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 287، التحفة ج9، ص 394، مقنى المحتاج ج4، ص 309، المنثور ج2، ص 184.

(<sup>2</sup>) انظر الكافى ج1، ص 492، المقنى ج9، ص 335، المحور ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج29، ص 191، الإصناف ج10، ص 374، الروض المربع ج3، ص 351.

(<sup>3</sup>) فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج29، ص 191 - 192.

(<sup>4</sup>) انظر الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 287، التحفة ج9، ص 394، فتح الوهاب ج2، ص 337، المنثور ج2، ص 184.

(<sup>5</sup>) انظر المقنى ج9، ص 335، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، الإصناف ج10، ص 374.

(<sup>6</sup>) انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ج1، ص 287.

(<sup>7</sup>) المنثور ج2، ص 184.

(<sup>8</sup>) روضة الطالبين ج3، ص 287، مقنى المحتاج ج4، ص 309، المنثور ج3، ص 13.

(<sup>9</sup>) روضة الطالبين ج3، ص 287، المنثور ج3، ص 13.

البيع (1).

وهذا الخلاف عند الشافعية إذا عجز عن أخذ الطعام قهراً من مالكه إذا امتنع من بيعه بقيمته أو ثمن المثل . أما إن كان قادراً على قتاله وقهره، لكن لم يشأ ذلك وقبل شراء الطعام بزيادة فاحشة فيلزمه بذلها قطعاً عندهم ؛ لأنه قبل الشراء باختياره (2).

وعلى المضطر أن يحتال في شرائه حتى يصبح العقد فاسداً ، فيلزمه ضمان قيمة ما أكل (3).

وأما إذا باعه بالربا ، فقول : يجب على المضطر شراء الطعام . وقول آخر : لا يجب الشراء ويجوز له قهره أو قتاله . أما إن كان لا يقدر على قهره فيكون كالمكره ، فيدخل في العقد ويعزم على أن لا يتم عقد الربا، فيعقده صورة لا حقيقة (4).

هذا وقد كره كثير من العلماء بيع الطعام للمضطر إليه وأوجبوا التصديق عليه . وهو قول عند الشافعية (5) والحنابلة (6) . واستدلوا بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر (7) . ولأنه فضل طعام زائد عن حاجته (8).

أما ابن حزم فقال بتحريم البيع - كما سبق - آخذاً بظاهر الحديث . وبالجمع بين هذه الأقوال ، يمكن القول باستحباب بذل الطعام مجاناً بلا عوض للمضطر . فالإسلام دين الرحمة والتعاون والمحبة ولا يليق بالمسلم أن يرى

(1) روضة الطالبين ج3، ص 287.

(2) المنثور ج3، ص 13.

(3) روضة الطالبين ج3، ص 287، الأضواء والنظائر للسيوطي ج1، ص 287، مقنى المحتاج ج2، ص 30، وج4 ص 309.

(4) انظر الإصناف ج10، ص 375، كشف القناع ج6، ص 199.

(5) انظر إغانة الطالبين ج2، ص 210.

(6) الفروع ج6، ص 275.

(7) سنن البيهقي الكبرى ج6، ص 17.

(8) انظر إغانة الطالبين ج2، ص 210.

أخاه في الإنسانية يوشك على الموت جوعاً ثم يبيعه الطعام. فإذا كان الحيوان يجب حفظ حياته فمن باب أولى الإنسان .

ولما كان الإسلام ديناً متوازناً واقعياً ، فإنه يراعى حق التملك عند صاحب الطعام . فلا يجبره على بذل طعامه مجاناً ؛ فالمضطر لديه مال ، إنما يجبره على إحياء مهجة المضطر بيعاً أو قرضاً . فالإجبار هنا ليس على التخلي عن ماله ، إنما الإجبار على حفظ الحياة . والله أعلم .

الفرع الخامس : أن يجد المضطر طعام الغير وأبى صاحب الطعام بذله له مجاناً أو بيعاً أو قرضاً .

يقول النووي: إذا احتاج إلى ماء الطهارة دون العطش ، ووجد الماء مع من لا يحتاج إليه فطلبه منه بيعاً أو هبة أو قرضاً ، فامتنع من ذلك : لم يجز أن يقهره على أخذه بلا خلاف . بخلاف ما لو احتاج إليه لشدة العطش محتاج إليه فإنه يقهره على أخذه لحرمة الروح ، ولأن لماء الطهارة بدلاً و الروح لا بدل لها<sup>(1)</sup>. وكذلك قال الأحناف<sup>(2)</sup>. والله أعلم .

فعلى المضطر في هذه الحالة أن يأخذ الطعام من مالكه بالأسهل، أى بالسياسة واللين والإقناع . فإن أصر مالك الطعام على موقفه بالرفض ، فعلى المضطر أن يأخذ منه الطعام بالتخفى ، أو بالتخويف . فإن فشلت جميع الوسائل السلمية والأقل عنفاً ؛ فيجوز له حينئذ قتاله . وهو الذى عليه المالكية<sup>(3)</sup> والأحناف<sup>(4)</sup> وجمهور الشافعية<sup>(1)</sup> والحنابلة<sup>(2)</sup>.

(<sup>1</sup>) المجموع ج2، ص 284.

(<sup>2</sup>) انظر حاشية الطحاوى على مراقى الفلاح ج1، ص 75، المبسوط للمرخسى ج23، ص 166، البحر الرائق ج1، ص 150، الدر المختار ج1، ص 235، حاشية ابن عابدين ج1، ص 236.

(<sup>3</sup>) انظر التمهيد ج14، ص 210، تفسير القرطبي ج2، ص 226، الفواكه الدواني ج1، ص 387، وج2، ص 248، التاج والإكلیل ج3، ص 234، الشرح الكبير ج2، ص 116.

(<sup>4</sup>) انظر حاشية الطحاوى على مراقى الفلاح، المبسوط للمرخسى ج23، ص 166، البحر الرائق ج1، ص 150، الدر المختار ج1، ص 235، حاشية ابن عابدين ج1، ص 23.

وفرق الأحناف بين كون الطعام محرراً أم لا . فيقاتله بالسلاح إن كان الماء أو الطعام غير محرر ؛ لأنه منعه حقه ، وورد جواز قتال المرء دفاعاً عن حقه بقوله عليه الصلاة والسلام " ومن قتل دون ماله فهو شهيد" (3) . فإن لم يكن محرراً فلا يقاتله بالسلاح ؛ لأن الأحرار دليل على ملك صاحبه فلا يجوز قتاله بالسلاح لأن صاحب الطعام له الحق بالقتال دفاعاً عن ماله كما ورد . إلا أنه في نفس الوقت مأمور بأن يدفع إليه بقدر ما يدفع به الضرورة عنه فهو في المنع مرتكب ما لا يحل فيؤدبه على ذلك بغير سلاح (4) .

هذا ولا يأتى المضطر إن مات بترك قتال صاحب الطعام خوفاً من ظلمه بالتعدى عليه (5) . أما إن أراد قتاله فيجب أن يعلم أنه سيقاتله ، فلا يصح قتاله بغتة (6) .

وقول آخر عند الشافعية (7) والحنابلة : لا يجوز قتاله . وروى عن أحمد أنه كره قتاله وحرمه (8) .

(1) انظر الوسيط ج7، ص 170، المستصلى ج1، ص 71، إغاة الطالبين ج3، ص 369، الإقناع للشربيني ج2، ص 544، التحفة ج9، ص 393، روضة الطالبين ج3، ص 285، فتح الوهاب ج2، ص 337، مقنى المحتاج ج4، ص 309، حاشية البجيرمي ج4، ص 309.

(2) انظر العمدة ج1، ص 126، الكافي ج1، ص 492، المقنى ج9، ص 335، المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج29، ص 191، الإحصاف ج10، ص 374، كشاف القناع ج6، ص 198.

(3) رواه البخارى ج2، ص 877، مسلم ج1، ص 124.

(4) انظر المبسوط للمرخسى ج23، ص 166، ج24، ص 29، حاشية ابن عابدين ج1، ص 236.

(5) انظر المبسوط للمرخسى ج4، ص 139.

(6) انظر الفواكه الدواني ج1، ص 387، التاج والإكليل ج3، ص 234، الشرح الكبير ج2، ص 115.

(7) المستصلى ج1، ص 71، روضة الطالبين ج3، ص 286.

(8) انظر الفروع ج6، ص 276، المبدع ج9، ص 208، الإحصاف ج10، ص 374، القواعد والفوائد الأصولية ج1، ص 81.

الأدلة على جواز المقاتلة :

1- يرى السرخسى أن قوماً وردوا ماء فسألوا أهله أن يدلّوهم على البئر . فأبوا . فسألوهم أن يعطوهم دلواً ، فأبوا أن يعطوهم . فقالوا لهم إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت تقطع ، فأبوا أن يعطوهم . فذكروا ذلك لعمر رضى الله عنه فقال لهم : " فهلا وضعتم فيهم السلاح " ...

ثم قال : فيه دليل أنهم إذا امتنعوا ليستقوا الماء من البئر فلهم أن يقاتلوهم بالسلاح . فإذا خافوا على أنفسهم أو على ظهورهم من العطش ، كان لهم فى البئر حق السعة . فإن منعوا حقهم وقصدوا إتلافهم كان لهم أن يقاتلوهم عن أنفسهم وعن ظهورهم . كما لو قصدوا قتلهم بالسلاح ... وليس مراد عمر رضى الله عنه المقاتلة بالسلاح على منع الدلو ، فإن الدلو كان ملكاً لهم . ولو كان المراد ذلك فتأويل قوله " فهلا وضعتم فيهم السلاح " أى : رهنتم عندهم ما معكم من السلاح ليضمنوا إليكم ، فيعطونكم الدلو . لا أن يكون المراد الأمر بالقتال<sup>(1)</sup>.

2- لأن المضطر يستحقه دون مالكه فهو أولى به<sup>(2)</sup>. فهو بمنزلة المقاتل عن نفسه<sup>(3)</sup>، ومانع الطعام بمنزلة المحارب<sup>(4)</sup>.

3- لأن مالك الطعام امتنع من أداء واجب عليه وهو حق المضطر ، فجاز قتاله كما يجوز قتال مانعى الزكاة<sup>(5)</sup>.

4- ومما استدلوا به ، أن المضطر إذا حال بينه وبين الطعام بهيمة لا تدفع إلا بالقتل ، فيجوز قتلها<sup>(6)</sup>. فصاحب الطعام جاز قتاله لأنه حائل بينه وبين الطعام.

(1) انظر المبسوط للسرخسى ج3، ص 166.

(2) انظر المبدع ج9، ص 208، الإحصاف ج10، ص 373.

(3) فتاوى ابن تيمية فى الفقه ج29، ص 191.

(4) القوانين الفقهية لابن جزى ج1، ص 116.

(5) انظر المبدع ج9، ص 208، الفواكه الدواني ج2، ص 238.

(6) انظر القواعد والفوائد الأصولية ج1، ص 80.

إلا أنه يرد عليه : أن البهيمة أقل شأنًا من الإنسان ، فجاز قتلها للحفاظ على مهجة آدمي . أما صاحب الطعام الممتنع وإن كان عاصياً ظالماً فمهجته ليس أقل شأنًا من مهجة المضطر ، فلا يجوز قتله . والله أعلم .

فإن أخذ المضطر الطعام بالقوة والغلبة - سواء في هذه المسألة والتي قبلها - فهل يضمنه ؟

فيه قولان :

قول بوجوب ضمان ما أخذ بقيمته أو قيمة مثله لا أكثر . وعليه المالكية<sup>(1)</sup> والأحناف<sup>(2)</sup> والشافعية<sup>(3)</sup> والحنابلة<sup>(4)</sup> . ولئلا يجتمع عليه فوات العين وفوات المالية<sup>(5)</sup> ، فالضرر لا يزال بالضرر<sup>(6)</sup> .

ولأن أكل المضطر مال الغير واستهلاكه بغير رضا صاحب المال ظلم في حقه ، والظلم حرام . إلا أن بسبب الضرورة يباح للمضطر الإلتفاف شرعاً مع بقاء حق الملك في المال . فلهذا وجب الضمان عليه جبراً لحق صاحب الطعام<sup>(7)</sup> .

وقول آخر بعدم وجوب الضمان . وهو قول آخر عند المالكية<sup>(8)</sup> .

(1) انظر التمهيد ج 14، ص 210، تفسر القرطبي ج 2، ص 226، الفواتين الفقهية لابن جزى ج 1،

ص 116، الفواكه الدواني ج 1، ص 387، ج 2، ص 238، التاج والإكليل ج 3، ص 234.

(2) انظر حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ، المبسوط للمرخسي ج 24، ص 139، البحر الرائق ج 1، ص 150 ، حاشية ابن عابدين ج 1، ص 236.

(3) انظر روضة الطالبين ج 3، ص 285، ص 287، إعانة الطالبين ج 2، ص 269، الإقناع للشربيني ج 2، ص 586، حاشية البجيرمي ج 2، ص 349، ج 4، ص 309، فتوح الوهاب ج 2، ص 337، مقفى المحتاج ج 4، ص 307.

(4) انظر العمدة ج 1، ص 126، الفروع ج 6، ص 275، المبدع ج 9، ص 208، الإصناف ج 10، ص 374، كشف القناع ج 6، ص 198.

(5) المبدع ج 9، ص 208.

(6) فتح الوهاب ج 2، ص 337.

(7) انظر المبسوط للمرخسي ج 24، ص 139.

(8) انظر التمهيد ج 14، ص 210، تفسر القرطبي ج 2، ص 226، الفواتين الفقهية لابن جزى ج 1، ص 116، التاج والإكليل ج 3، ص 234.

وأما إذا حدث القتال بينهما ، وقتل أحدهما الآخر :

فإن كان صاحب الطعام هو المقتول : فدمه هدر ، لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة . فلا يلزم المضطر شيئاً . ولا إثم عليه . وهو الذى عليه جمهور العلماء الذين قالوا بوجوب أو جواز مقاتلته <sup>(1)</sup> . والله أعلم .  
واستدلوا بما يلى :

1- قوله عليه الصلاة والسلام : " ومن قتل دون ماله فهو شهيد " فيه دلالة على أن المدافع عن ماله يجوز له قتال المعتدى عليه ، إذ جعله شهيداً <sup>(2)</sup> .

2- لأنه كدفع الصائل <sup>(3)</sup> . فصاحب الطعام صائل بمنعه الطعام عن المضطر ، إذ الشرع نزع ملكية الطعام من يده وملكه للمضطر . فأصبح المضطر هو المصول عليه .

ويرد على هذا الاستدلال : أن المضطر قتله بسبب الخوف على نفسه من الهلاك أو الموت وليس بسبب الاضطراب أو المخصصة . فأضيف حكم القتل إليه دون السبب الأول ، فيضمنه <sup>(4)</sup> .

أما القول بعدم جواز مقاتلته ، فيتخرج القول بضمانه ؛ لأن فعل القتل نسب إليه <sup>(5)</sup> . كما أن القول بوجوب قتاله ووجوب الضمان فيه تناقض فينتفى الضمان <sup>(6)</sup> .

---

<sup>(1)</sup> انظر الفواكه الدواني ج1، ص 387، وج2، ص 238، الشرح الكبير ج2، ص 117، حاشية العدوى ج2، ص 470 ، حاشية الطحاوى على مراقى الفلاح ، البحر الرائق ج1، ص 150، الدر المختار ج1، ص 235، حاشية ابن عابدين ج1، ص 236، روضة الطالبين ج3، ص 285، إعتاة الطالبين ج3، ص 369، الإقناع للشريبي ج2، ص 544، العدة ج1، ص 126، المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، القواعد والفوائد الأصولية ج1، ص 81.

<sup>(2)</sup> انظر الإقناع للشريبي ج2، ص 544، وسبق تخريج الحديث ، راجع ص 34.

<sup>(3)</sup> انظر الإقناع للشريبي ج2، ص 544، المغنى ج9، ص 335، المبدع ج9، ص 208.

<sup>(4)</sup> انظر تخريج الفروع على الأصول ج1، ص 355.

<sup>(5)</sup> انظر القواعد والفوائد الأصولية ، ج1، ص 81.

<sup>(6)</sup> انظر الإقناع للشريبي ج2، ص 544.

ويمكن الاستدلال لهم - والله أعلم - أن عند الأئمة الأربعة أن من حده الإمام أو (عززه<sup>(1)</sup>) فمات من ذلك ، قدمه هدر . لأن الإمام مأمور بإقامة العقوبة ، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة<sup>(2)</sup> . ويمكن أن يقاس عليه عدم ضمان المضطر لأنه مأمور شرعاً بالمحافظة على حياته . فلا يتقيد فعه بشرط السلامة .

أما إن كان المضطر هو المقتول ، فجمهور العلماء الذي قالوا بجواز المقاتلة على أنه شهيد لأنه قتل ظلماً . ويضمن دمه صاحب الطعام بالقصاص إن قاتله بشئ يقتل مثله ، أو تصد قتله كخنقه . وبالدية والكفارة إن قتله بالخطأ أو شبه عمد . وقول بالدية والكفارة للشبهة<sup>(3)</sup> .

لأن المضطر كما سبق أصبح مالاً للطعام بحكم الشرع ، والشرع أباح للمسلم أن يقاتل دفاعاً عن ماله . وإن قتل كان شهيداً لقوله عليه الصلاة والسلام " ومن قتل دون ماله فهو شهيد " <sup>(4)</sup> .

### المبحث الثالث : إذا وجد طعام الغير وطعاماً محرماً

الفرع الأول : إذا وجد ميتة<sup>(5)</sup> وطعام الغير . وفيه المسائل الآتية :

(<sup>1</sup>) يختلف الشافعي مع البقيّة هنا ، فقال بوجود الضمان لما أكله الإمام بسبب التعزير ، انظر الفقه الإسلامي وأدلته ج7، ص 5285.

(<sup>2</sup>) انظر الفقه الإسلامي وأدلته ج7، ص 5286.

(<sup>3</sup>) انظر الفواكه الدواني ج1، ص 387، ج2، ص 238، حاشية العنوي ج2، ص 470، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ، البحر الرقيق ج1، ص 150، الدر المختار ج1، ص 235، حاشية ابن عابدين ج1، ص 236، الوسيط ج7، ص 170، روضة الطالبين ج3، ص 285، إعانة الطالبين ج3، ص 369، الإقناع للشرييني ج2، ص 544، التحفة ج9، ص 393، فتح الوهاب ج2، ص 337، مقنى المحتاج ج4، ص 309، حاشية البجيرمي ج4، ص 309، المقنى ج9، ص 335، العمدة ج1، ص 126، المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 275، المبدع ج9، ص 208، فتاوى ابن تيمية في الفقه ، ج 29، ص 191.

(<sup>4</sup>) انظر الإقناع للشرييني ج2، ص 544.

(<sup>5</sup>) الميتة في عرف الشرع اسم لكل حيوان خرجت روحه بغير زكاة (شرعية) كالمنخنقة والموقوذة والمتردية والتطيحة . أو ماتت قبل أن تنكح . أو ذبيحة الكتابي إذا أهل لغير الله . أو ذبيحة غير الكتابي والمرتد.



المسألة الأولى : أن يجد ميتة وطعام الغير ، وصاحب الطعام غائباً<sup>(1)</sup> .  
إذا وجد المضطر ما يباح أخذه بدون إذن صاحبه بحيث لا قطع فيه ولا أذى  
على صاحب الطعام ، فلا يحل له أن يأكل الميتة . ونقل القرطبي الإجماع على ذلك  
وتبعه ابن كثير<sup>(2)</sup> .  
إلا أن الذى يظهر لى من أقوال العلماء أن المقصود من الإجماع إباحة  
تناول طعام الغير وليس الوجوب إذ فى المسألة القولان التاليان :  
قول : يقدم المضطر الميتة ويترك طعام الغير . وهو قول عند المالكية<sup>(3)</sup> ،  
وعليه الأحناف<sup>(4)</sup> والشافعى والشافعية<sup>(5)</sup> والحنابلة<sup>(6)</sup> وسعيد بن المسيب<sup>(7)</sup> .  
يقول ابن الهمام من الأحناف : واعلم أن المذهب عندنا فى المضطر أنه لا  
يجب عليه أكل مال الغير مع الضمان ، فلم يكن فرضاً<sup>(8)</sup> .  
واستدلوا بما يأتى :  
1- إباحة الميتة بالنص : وإباحة مال الغير بالاجتهاد . والنص مقدم على  
الاجتهاد<sup>(9)</sup> .

---

(1) الفرق بين هذه المسألة ومسألة إذا وجد المضطر طعام الغير المذكورة سابقاً ص 14: أن تلك المسألة  
إذا لم يجد المضطر سوى طعام الغير . أما هنا فتبحث إذا وجد ميتة وطعام الغير .  
(2) انظر تفسير القرطبي ج2، ص 225، تفسير ابن كثير ج1، ص 206.  
(3) تفسير القرطبي ج2، ص 228، التمهيد لابن عبد البر ج1 144، ص 209، الفواكه الدواني ج1،  
ص 387، التاج والإكليل ج3، ص 233.  
(4) انظر الأشباه لابن نجيم ص 90، البحر الرائق ج3، ص 39، حاشية ابن عابدين ج2، ص 562.  
(5) انظر الأم ج2، ص 252، الوسيط ج7، ص 171، روضة الطالبين ج3، ص 289، التحفة ج9،  
ص 396، الإقتاع للشرييني ج2، ص 586، التنبيه ج1، ص 84، فتح الوهاب ج2، ص 337، مغنى  
المحتاج ج4، ص 309.  
(6) انظر المغنى ج9، ص 334، الكافي ج1، ص 492، المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 274،  
المبدع ج9، ص 206، كشف القناع ج6، ص 196.  
(7) المغنى ج9، ص 334، المبدع ج9، ص 206.  
(8) فتح القدير ج5، ص 449-450 وانظر أيضاً المبسوط للمرغسي ج4، ص 139.  
(9) انظر التحفة ج9، ص 396، المغنى ج9، ص 334.

- 2- الميتة أباحها الله تعالى وهي من حقوقه المبنية على المسامحة . أما طعام الغير فهو من حقوق العباد المبنية على المشاحة والضيق<sup>(1)</sup>.
- 3- حق العباد يلزم التعدي عليه الغرامة ، بخلاف حق الله فإنه لا عوض فيه<sup>(2)</sup>.
- 4- لأنه اختلف في جواز تناول المضطر من مال الغير ، بخلاف الميتة فيجوز له تناولها بالإجماع . وتقديم المجمع عليه أولى بالعمل من المختلف فيه . والله أعلم .

القول الثاني : يقدم المضطر طعام الغير، ويترك الميتة، ويضمن ما أكله . وهو قول آخر عند الأحناف وأخذ به الطحاوي<sup>(3)</sup> والشافعية<sup>(4)</sup> وقول ثالث عند الحنابلة<sup>(5)</sup>.

واستدلوا بما يلي :

- 1- لأنه قادر على الطعام الحلال فلم يجز له أكل الميتة كما لو بذله له صاحبه<sup>(6)</sup>.
- 2- ولأن تفويت العين ببذل أسهل من أكل الميتة<sup>(7)</sup>.
- القول الثالث : يتناول ما يسد به رمقه من طعام الغير ما عدا ضوال الإبل، ويترك الميتة إن لم يخف من قطع يده فيما في سرقته القطع كثمر الجرين وغنم المراح . أو الضرب الشديد مما لا قطع في سرقته أو الأذى . ولا يتزود منه ، ويضمن ما أكله . وإلا تركه وأكل من الميتة . وقال به مالك وعليه المالكية<sup>(8)</sup>.

(<sup>1</sup>) انظر المبدع ج9، ص 206، كشاف القناع ج6 ، ص 197.

(<sup>2</sup>) انظر المقنى ج9، ص 334، المبدع ج9، ص 206، فتح الوهاب ج2، ص 337.

(<sup>3</sup>) انظر الأشباه لابن نجيم ص 90، البحر الرائق ج3، ص 39 حاشية ابن عابدين ج2، ص 563.

(<sup>4</sup>) انظر الوسيط ج7، ص 171، التنبيه ج1، ص 84، روضة الطالبين ج3، ص 289، مقنى المحتاج ج4، ص 309.

(<sup>5</sup>) انظر الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207، و ص 11.

(<sup>6</sup>) المقنى ج9، ص 334.

(<sup>7</sup>) الوسيط ج7، ص 171.

(<sup>8</sup>) انظر التمهيد ج14، ص 210، الكافي لابن عبد البر ج1، ص 188، تفسير القرطبي ج2، ص 229،

القوانين الفقهية لابن جزي ج1، ص 116، الفوائد الدواني ج1، ص 386-387، مواهب الجليل

ج4، ص 85 ، التاج والإكليل ج3، ص 233، الفرح الكبير ج2، ص 116، حاشية الدسوقي ج2،

وقيل لا مانع أن يشبع منه<sup>(1)</sup>.

سئل مالك عن المضطر إلى الميتة ، يأكل منها وهو يجد ثمراً لقوم أو زرعاً أو غنماً بمكانه أم لا ؟

فقال : إن ظن أن أهل تلك الثمر والزروع أو الغنم يصدقونه بضرورته حتى لا يعد سارقاً فتقطع يده ؛ رأيت أن يأكل من أى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحمل من ذلك شيئاً . وذلك أحب إلى من أن يأكل الميتة . وإن هو خشى أن لا يصدقوه وأن يعدون سارقاً بما أصاب من ذلك ؛ فإن أكل الميتة خير له عندي . وله فى أكل الميتة على هذا الوجه سعة<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن القاسم وابن وهب : يشرب المضطر الدم ولا يشرب الخمر . ويأكل الميتة ولا يقرب ضوال الإبل<sup>(3)</sup>.

وإن علم المضطر أن صاحب المال لن يصدقه ، واستطاع أن يأخذ ماله على وجه التخفى والتستر فيأكل منه ويترك الميتة . وإن لم يستطع ، أكل الميتة حتى لا يتعرض للضرب أو قطع اليد<sup>(4)</sup>.

ويورد الدسوقي فى حاشيته تساوياً ، فيقول : إن قلت أن المضطر إذا ثبت اضطراره لا يقطع ولا يضرب ولو كان معه ميتة . فكيف يخاف القطع ؟ قلت : القطع قد يكون بالتغلب والظلم<sup>(5)</sup>.

القول الرابع : يتخير بينهما لتعارض الأمرين ؛ للخلاف فى أيهما يقدم عند اجتماع حق الله وحق آدمى . وهو قول ثالث عند الشافعية<sup>(6)</sup>. وكذا قال الكرخى

---

ص 116 ، حاشية العدوى ج1 ، ص 731.

(<sup>1</sup>) الفواكه الدواني ج1 ، ص 387.

(<sup>2</sup>) التاج والإكليل ج3 ، ص 234 ، وانظر أيضاً تفسير القرطبي ج2 ، ص 229.

(<sup>3</sup>) تفسير القرطبي ج2 ، ص 228.

(<sup>4</sup>) انظر التاج والإكليل ج3 ، ص 234.

(<sup>5</sup>) حاشية الدسوقي ج2 ، ص 116.

(<sup>6</sup>) انظر الوسيط ج7 ، ص 171 ، روضة الطالبين ج3 ، ص 289 ، مقنى المحتاج ج4 ، ص 309.

من الأخفاف : هو بالخيار (1).

القول الخامس : يقدم الميتة إن طابت نفسه بأكلها . وإلا فيحل له طعام الغير والصيد . وهو قول رابع عند الحنابلة (2). ولعل المقصود من قولهم طابت نفسه بأكل الميتة أى لم تكن منتنة أو متعفنة. وهو الذى يترجح عندى . فطالما الأمر فيه خلاف ، ففيه سعة . فمن الناس من لا يستطيع أكل الميتة ، بل إن أكلها فإنها تزيد ضرراً ؛ فيأكل من طعام الغير ويتركها.

ضمان ما أكل : جمهور من قال بجواز أكل مال الغير ، يلزم المضطر ضمان قيمة ما أكل أو ثمنه ، وقيل لا يضمن (3).

يقول ابن عبد البر : والصواب وجوب الضمان عليه ، كما لو اضطر إلى لقطة عنده فأكلها قبل مرور الحول (4).

هذا ، ويمكن أن يستدل بما سبق ذكره من أدلة سابقة فى مسألة ضمان تناول طعام الغير (5).

المسألة الثانية : أن يجد ميتة وطعام الغير ، وصاحب الطعام مضطر إليه أيضاً . فلا يجوز للمضطر الآخر أن يأخذ منه طعامه ، ولا أن يقهره ، ولا يقاتله . إنما يتناول الميتة . لأنه لا يزال الضرر بضرر مثله (6). وهل يجوز لمالك الطعام أن يعطى طعامه للمضطر الآخر ؟ فيه الخلاف المذكور سابقاً (7).

المسألة الثالثة : أن يجد المضطر ميتة وطعام الغير يباع ، ومعه مال . فإذا ياعه بثمن مثله وكان المضطر قادراً على دفع الثمن : وجب على المضطر شراء الطعام . ولا تحل له الميتة ؛ لأنه قادر على طعام المباح . أما إذا لم

(1) البحر الرائق ج3، ص 39، حاشية ابن عابدين ج2، ص 563.

(2) الكافي ج1، 492، الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207.

(3) انظر المراجع السابقة فى هذه المسألة .

(4) الكافي لابن عبد البر ج1، ص 188.

(5) راجع ص 21.

(6) انظر الأم ج2، ص 253، الأثباه والنظائر للسيوطى ص 61، كشف القناع ج6، ص 198.

(7) راجع ص 25.

يستطيع المضطر دفع الثمن ، فتحل له الميتة ؛ لأنه في حكم العادم للثمن . وعليه الشافعية <sup>(1)</sup> ، والحنابلة <sup>(2)</sup> .

يقول النووي : ومتى باع (أى مالك الطعام) المضطر بثمن المثل ومع المضطر مال ، لزمه شراؤه وصرف ما معه من المال إلى الثمن . حتى لو كان معه سائر لزمه صرفه إليه إن لم يخف الهلاك بالبرد ، ويصلى عارياً . لأن كشف العورة أخف من أكل الميتة <sup>(3)</sup> .

وعلى المضطر أن يشتريه أيضاً إن باعه بزيادة مجحفة ، لكن لا يلزمه إلا ثمن مثله ؛ لأنه مضطر إلى بذل الزيادة بغير حق ، فلم يلزمه المكره <sup>(4)</sup> .

ويقول الشافعي : والاختيار أن يغالى به ويدع أكل الميتة . وليس له بحال أن يكابر رجلاً على طعامه وشرابه وهو يجد ما يغنيه عنه من شراب فيه نجس أو ميتة <sup>(5)</sup> .

وقول آخر عند الحنابلة إذا لم يجد مالاً قاتله وترك الميتة <sup>(6)</sup> . ويمكن أن يستدل لهذا القول بأن المضطر استحق طعام الغير بسبب حاجته <sup>(7)</sup> .

المسألة الرابعة : أن يجد المضطر ميتة وطعام الغير ، ويبأى صاحب الطعام بذله للمضطر .

إذا رفض مالك الطعام أن يبذل طعامه للمضطر بيعاً أو قرضاً أو مجاناً ، فيأكل المضطر من الميتة . ولا يجوز له مغالبتة ولا قتاله <sup>(8)</sup> . وقال به الشافعي

(<sup>1</sup>) انظر روضة الطالبين ج3، ص 298، التحفة ج9، ص 396، مغنى المحتاج ج4، ص 310.

(<sup>2</sup>) انظر الكافي ج1، ص 492، المغنى ج9، ص 334، الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207،

كشاف الفتاوى ج6، ص 196.

(<sup>3</sup>) المجموع ج9، ص 47.

(<sup>4</sup>) انظر روضة الطالبين ج3، ص 289، الكافي ج1، ص 492، المغنى ج9، ص 334.

(<sup>5</sup>) الأم ج2، ص 252.

(<sup>6</sup>) انظر المغنى ج9، ص 334، الفروع ج6، ص 274، المبدع ج9، ص 207.

(<sup>7</sup>) انظر المبدع ج5، ص 223.

(<sup>8</sup>) انظر التحفة ج9، ص 396.

والشافعية (1) وقول عند الحنابلة (2).

وقول آخر : يقدم المضطر طعام الغير فيقاتل صاحب الطعام ويترك الميتة .  
وهو قول عند الحنابلة (3).

الفرع الثاني : إذا كان المضطر محرماً أو في الحرم ، ووجد طعام الغير وصيداً .  
المسألة الأولى : إذا وجد المضطر صيداً ، وطعام الغير .

يرى الأحناف (4) والشافعية (5) والمرداوي من الحنابلة (6) أنه إذا وجد  
المضطر المحرم صيداً وطعاماً للغير ، فإنه يقدم الصيد . لأن الصيد من حقوق الله  
تعالى المبنية على المسامحة والعفو . بخلاف طعام الغير فهو من حقوق العباد  
المبنية على المشاحة والضيق (7).

أما جمهور الحنابلة وقول عند الأحناف (8) والشافعية (9) فيرون تقديم طعام  
الغير على الصيد (10). لأن فيه جناية واحدة بخلاف الصيد فيه ثلاث تحريمات (11).  
ولأن طعام الغير قد يباح للمضطر في حال بيع مالكة له أو هبته ، فهو أخف حكماً  
من الصيد ، إذ لا يباح للمحرم بحال (12).

---

(1) انظر الأم ج2، ص 253، روضة الطالبين ج3، ص 289، الإمتاع للشريريني ج2، ص 585، مقى  
المحتاج ج4، ص 310.

(2) المقنى ج9، ص 334.

(3) انظر المبدع ج9، ص 207.

(4) انظر الأنشاه لابن نجيم ص 90، البحر الرائق ج1، ص 39، حاشية ابن عابدين ج2، ص 562 - 563.

(5) انظر روضة الطالبين ج3، ص 289، النخلة ج9، ص 396، مقى المحتاج ج4، ص 310.

(6) الإنصاف ج10، ص 373.

(7) انظر الأنشاه لابن نجيم ص 90، البحر الرائق ج1، ص 39، الإنصاف ج10، ص 373.

(8) انظر البحر الرائق ج1، ص 39، حاشية ابن عابدين ج2، ص 562 - 563.

(9) روضة الطالبين ج3، ص 289، مقى المحتاج ج4، ص 310.

(10) انظر المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 274، شرح العمدة لابن تيمية ج3، ص 161، الإنصاف

ج10، ص 373، كشف القناع ج6، ص 197.

(11) انظر كشف القناع ج6، ص 197.

(12) انظر شرح المنتهى ج3، ص 401.

وقول آخر عند الشافعية<sup>(1)</sup>: يتخير بينهما وذكر بصيغة التضعيف عند الحنابلة<sup>(2)</sup>.

المسألة الثانية : اجتماع الصيد والميتة وطعام الغير .  
هذه المسألة عند الشافعية . يقول النووي<sup>(3)</sup>: وإن وجد صيداً وميتة وطعام الغير ، فسبعة أوجه :  
أصحها تتعين الميتة .  
والثاني : الطعام ،  
والثالث : الصيد ،  
والرابع : يتخير بينهم ،  
والخامس : يتخي بين الطعام والميتة ،  
والسادس : يتخير بين الصيد والميتة ،  
والسابع : يتخير بين الصيد والطعام .

الخاتمة :

وهكذا يتضح من خلال هذا البحث النتائج الآتية :

- 1- عظمة التشريع الإسلامي التي تتجلى في واقعته وتوازنه ؛ بإباحته تناول مال الغير بدون إذن صاحبه . إذ حفظ الأنفس مقدم على حفظ المال .
- 2- وجوب إطعام المضطر على القادر . إما بإطعامه من طعامه ، أو أن يشتري له طعاماً إن كان المضطر ليس عنده مال . وكذا يجب إن نزل المضطر ضعيفاً عليه .
- 3- يجوز للمضطر أن يتناول طعام الغير بدون إذن صاحبه . إلا أنه لا يجوز له

(<sup>1</sup>) روضة الطالبين ج3، ص 289، مغنى المحتاج ج4، ص 310.

(<sup>2</sup>) المحرر ج2، ص 190، الفروع ج6، ص 274، شرح العمدة لابن تيمية ج3، ص 161، الإنصاف ج10، ص 373.

(<sup>3</sup>) روضة الطالبين ج3، ص 290.

الترود منه .

4- لا يجوز أن يتناول المضطر طعام مضطر آخر . إلا أنه يجوز أن يؤثر ما عنده لمضطر آخر .

5- إذا وجد المضطر طعاماً ورضى صاحب الطعام أن يبيعه له ، فيجب عليه أن يشتريه وإن باعه بثمن فاحش . وإذا لم يكن لديه مال ، فعليه أن يشتريه نسيئة .

6- يجوز للمضطر قتل صاحب الطعام إذا أبى بذله سواء مجاناً أو بيعاً .

7- إذا وجد المضطر طعام الغير وطعاماً محرماً . فإن طابت نفسه بأكل المحرم ، فيقدمه على طعام الغير . وإلا قدم طعام الغير .

8- إذا كان المضطر محرماً أو في الحرم ووجد طعام الغير وصيداً ، فيقدم الصيد؛ لأن حق الله مبنى على المسامحة ، وحق العبد على المشاحة.

9- يجب على المضطر أن يضمن ما أكله من طعام الغير . إلا إذا نزل ضيفاً على قوم ولم يقره ، فيأكل من طعامهم من غير إذنهم ، ولا ضمان .

10- يقتص من صاحب الطعام إن تعد قتل المضطر بالامتناع من إطعامه . وإلا فعليه الدية .